الفصل الخامس:

السياسة النقدية

الفصل الخامس:السياسة النقدية

مفهوم السياسة النقدية:

يقصد بالسياسة النقدية "مجموعة الإجراءات والتدابير التي يقوم بها البنك المركزي بهدف التأثير على عرض النقود، وبالتالي التأثير الأداء الاقتصادي ككل بغية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية".

ويندرج تحت ذلك تحقيق الأهداف التي يرمز لها عادة بالمربع السحري أو الأهداف الذهبية والتي تتمثل فيما يلي:

1-معدلات نمو اقتصادي مرتفعة (خفض معدلات الفقر من خلال التأثير على عرض النقود)

2-استقرار المستوى العام للأسعار.(وتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي)

3-استخدام كامل أو توظيف كامل. (خفض معدلات البطالة)

4-تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات (الحفاظ على استقرار العملة).

وهذا ما يعرف بأهداف المربع السحري لنيكولا كالدور.

Le carré Magique de N. Kaldor

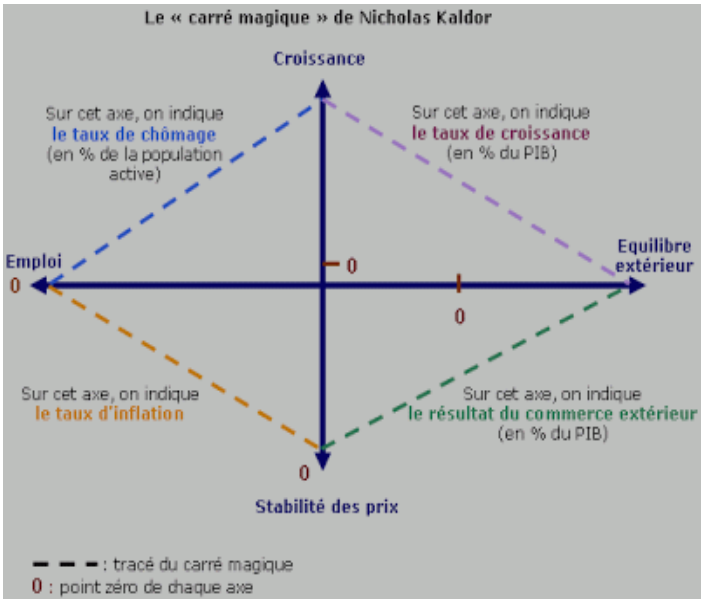

أنواع السياسة النقدية:

1-السياسة النقدية الانكماشية:

يلجأ البنك المركزي إلى اتباع سياسة نقدية انكماشية في حالة وجود تضخم في الاقتصاد ناتج عن فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي (الفجوة التضخمية).

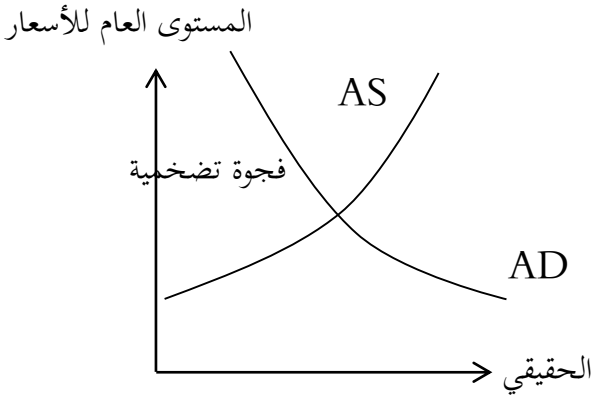

*يعمل البنك المركزي على كبح الطلب الكلي من خلال اتباع الإجراءات التالية:

-سحب أو امتصاص السيولة الفائضة (القوة الشرائية) من أيدي الأفراد ومن البنوك.

-يترتب على ذلك حدوث نقص في حجم النقد الموجود في التداول والحد من آلية خلق نقود الودائع التي تقوم بها البنوك التجارية.

-ينتج عن ذلك انخفاض في الطلب الكلي ومن ثم اقترابه أو تعادله مع العرض الكلي.

-المحصلة النهائية تكون انخفاض في المستوى العام للأسعار (مكافحة التضخم)

2- السياسة النقدية التوسعية:

يلجأ البنك المركزي إلى اتباع سياسة نقدية توسعية في حالة وجود ركود في الاقتصاد ناتج عن نقص في الطلب الكلي عن العرض

الكلي (الفجوة الانكماشية)، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار ظاهرة البطالة بمختلف القطاعات الاقتصادية.

.

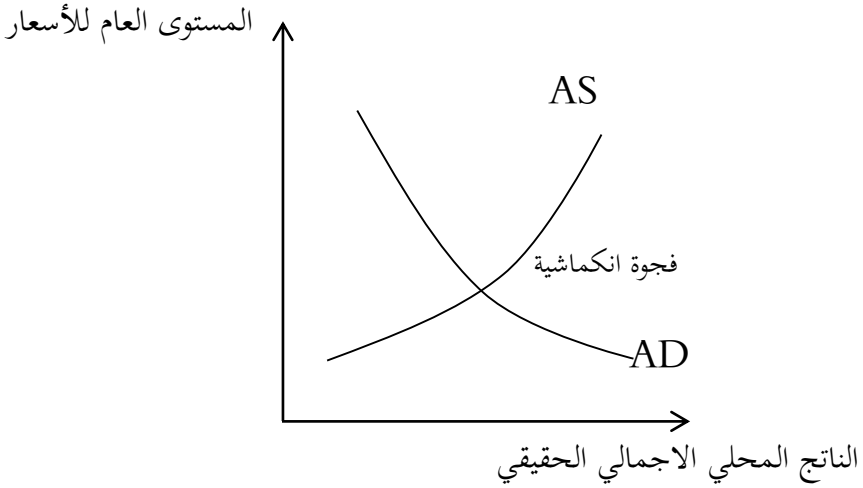

وفي مواجهة هذا الوضع ، يعمل البنك المركزي على تنشيط الطلب الكلي من خلال الإجراءات التالية:

-ضخ سيولة إضافية تتاح للأفراد والبنوك.

-يترتب على ذلك حدوث زيادة في حجم النقد الموجود في التداول (القوة الشرائية) وزيادة قدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع.

-ينتج عن ذلك زيادة في الطلب الكلي ثم اقترابه أو تعادله مع العرض الكلي.

-المحصلة النهائية تكون ارتفاع في المستوى العام للأسعار زمن ثم تحفيز المنتجين على زيادة الانتاج، الأمر الذي يترتب عليه إتاحة المزيد من فرص العمل والتوظيف (مكافحة البطالة).

أدوات السياسة النقدية :

تصنف أدوات السياسة النقدية إلى أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة.

أ-الأدوات المباشرة:

1-تأطير الائتمان:

وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال السنة.

2-تحديد نسب دنيا للسيولة:

يتم ذلك بقيام البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها وذلك خوفا من افراطها في منح الائتمان بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة وهذا بقيامه بتجميد بعض الأصول في محافظها.

3-الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:

يتم ذلك بدفع المستورد إلى ايداع المبلغ اللازم لتسديد قيمة الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة، الأمر الذي يضطرهم إلى الاقتراض المصرفي لضمان ذلك (وهو ما يسهم في التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها إلى باقي الاقتصاد) مما يؤدي بدوره إلى رفع تكلفة الواردات.

4-قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية:

حيث يقوم البنك المركزي بمنح القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تعجز البنوك التجارية عن ذلك.

5-التأثير أو الاقناع الأدبي:

يطلب البنك المركزي بطريقة ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال مح الائتمان (يعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين الفريقين وهو ما يفسر نجاح ذلك في بعض الدول واخفاقها في دول أخرى)

ب-الأدوات غير المباشرة:

1–نسبية الاحتياطي القانوني (الإلزامي):

إذا أراد البنك المركزي تخفيض حجم عرض النقود، فإنه يقوم برفع نسبة الاحتياطي القانوني، الأمر الذي يضطر البنوك التجارية إلى تقليص منح الائتمان والتوسع فيه.

2– سعر إعادة الخصم: أو سعر البنك:

وهو معدل الفائدة المفروض على القروض التي يمنحها البنك المركزي للبنوك التجارية، فإذا أراد البنك المركزي التوسع في الائتمان فإنه يلجأ إلى تخفيض سعر إعادة الخصم.

3–سياسة السوق المفتوحة:Open Market policy

تعني إمكانية لجوء البنك المركزي إلى السوق المالية و/أو النقدية بائعا أو مشتريا للأوراق المالية والذهب والعملات الأجنبية وكذا السندات العمومية وأذونات الخزينة رغبة منه في ضخ السيولة أو امتصاصها.